

## الابعاد الاجتماعية لحقوق الانسان في العراق

تحتل مسألة حقوق الانسان مساحة واسعة من الاهتمام الدولي في الوقت الحاضر فقد اصبحت من اهم دعائم مايسمى بالنظام الدولي الجديد ، ومعلماً مهماً في ثقافة العولمة يتجسد فعلاً وواقعاً في نظم عديدة في دول العالم بل اصبحت مسألة حقوق الانسان احدى وسائل الضغط السياسي والاقتصادي ولم تعد تمثل شأناً داخلياً للدولة اذ تشترط الدولة المانحة للمساعدات والدعم الخارجي أو ما يسمى بالشراكة تحسين حالة وحماية حقوق الانسان لذلك المجتمع واصبح معيار التفاضل بين الدول مرتبطاً بمدى احترامها وتطبيقها لمواثيق ومعاهدات حقوق الانسان ومن الطبيعي ان تُفعل الانسانية قضية حقوق الانسان في مختلف الجوانب وان تستدرك ذلك الاهمال النسبي الذي فرضته ظروف الاستبداد العالمي والاقليمي والمحلي ففي العراق مر المجتمع بظروف صعبة جداً وانتهكت كثير من حقوق ابنائه في ظل الانظمة السابقة التي ادخلت البلاد في الحروب والصراعات وكذلك بعد سقوط هذه الانظمة في عام ٢٠٠٣ دخل العراق في أتون الارهاب والتهدير والصراعات الداخلية والعنف اضافة الى جملة من العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية التي ادت الى اصابة مفاصل المجتمع بهزات عنيفة برزت معها ظاهرة انتهاك حقوق الانسان الى درجة انها اصبحت مشكلة حقيقية جديرة بالدراسة والتحليل والعلاج.

وبناءً على ما تقدم ولأهمية الموضوع عقد قسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة الندوة العلمية الموسومة بـ ( الابعاد الاجتماعية لحقوق الانسان في

العراق) وذلك في يوم الخميس الموافق ٢٠١٥/٥/٢١ على قاعة الندوات في بيت الحكمة .

ابتدأت وقائع الندوة في الساعة العاشرة صباحاً برئاسة أ. د. مازن بشير ومقررية د. خديجة حسن وبمشاركة البحوث التالية :-

- دور وسائل الاعلام في نشر ثقافة حقوق الانسان / أ.د. هاشم حسن .
- حقوق الانسان والاختلافات الثقافية في العراق : دراسة سوسيولوجية ميدانية / أ.د. لاهاي عبد الحسين .
- التشريعات الاجتماعية وحقوق الانسان / أ.د. سلام عبد علي .
- المرأة العراقية في المنظومة المجتمعية والقانونية : دراسة عن واقع العنف ضد المرأة في المجتمع والتشريعات النافذة / د. بشرى سلمان العبيدي.
- حقوق الانسان العراقي بين كليات المعايير والنسبوية الثقافية / أ.د. فارس كمال نظمي.

ابتدأت بحوث الندوة ببحث أ. د. هاشم حسن الموسوم (دور وسائل الاعلام في نشر ثقافة حقوق الانسان) وقد القاه بالنيابة عنه د. رعد جاسم نظراً لارتباطات وظيفية حالت دون حضور الباحث. حاول الباحث في بحثه تسليط الضوء على دور وسائل الاعلام في التغيير واقتصرت مشكلة الدراسة للاجابة عن السؤال التالي :-

(ما دور وسائل الاعلام في نشر ثقافة حقوق الانسان بين المواطنين؟)

ولتحقيق هدف الدراسة اعتمد الباحث المنهج الوصفي من خلال عينة عشوائية قصدية ممثلة بـ ( ٢٠٠ ) طالب من سنوات دراسية مختلفة من كليتي الاعلام والعلوم السياسية لاقترا بهم المعرفي من موضوع البحث واهدافه وتم استعمال مقياس ليكرد لقياس الشدة ومعرفة مدى الاثر الذي تركته وسائل الاعلام المختلفة في التعريف بالمبادئ الاساسية لحقوق الانسان والواردة بالاعلان العالمي لحقوق الانسان وقام الباحث بتوزيع استمارة تتضمن عدد محدود من الاسئلة المختلفة لسهولة تصنيفها.

وقد كشفت الدراسة عن اعتقاد الجمهور بضعف دور وسائل الاعلام العراقية في نشر ثقافة حقوق الانسان كما اظهرت نتائج الدراسة ان الثقافة الاخبارية للاعلام الرسمي المتخصص بحقوق الانسان يكرس ٩٠% من تسويقه الاخباري للنشاطات الرسمية لكبار المسؤولين مثل الوزير والوكلاء.....، مع نقص في الاعلام التثقيفي الجماهيري ، وتبين ان نسبة التفاعل الشعبي على المستوى الوطني سنوياً اقل من ١% وهي نسبة ضئيلة جداً .

كما اظهرت نتائج التحليل تراجع دور وسائل الاعلام التقليدية ( الصحف ، الاذاعات ، التلفزيون ) في احداث الاثر لتغيير اهتمام الجمهور بالحقوق قياساً بالاتصال المباشر والجماعي - وهو مؤدلج في الغالب - ثم وسائط التواصل الاجتماعي - غير منضبط بالعموم - وكليهما يعتمد الاسلوب التعبوي والدعائي وليس التثقيفي وهذه الظاهرة تعني غياب الاستراتيجية الوطنية للتثقيف الشعبي بالحقوق وتؤشر الى تدني دورها في التغيير الثقافي.

اما أ.د . لاهاي عبد الحسين فقد استهدفت في بحثها التعرف على الحد الذي يمكن ان تؤثر فيه الاختلافات الثقافية في المجتمع على حقوق الانسان في العراق مؤكدة ان الدراسات في حقوق الانسان في الاعم الاغلب تميل الى النظر من احدى زاويتين : الفردية أو البنيوية وما يميز الدراسة الحالية هو استدماجها لوجهتي النظر من اجل التوصل الى أوسع قدر ممكن من الفهم والاحاطة بحوثيات الموضوع فحقوق الانسان فردية بمعنى انها تؤثر تأثيراً واضحاً وملموساً على الفرد كأنسان ولكنها في الوقت عينه تلعب ادواراً اضافية على حياة الجماعة كونها صدى لبنية اجتماعية حاكمة فما قيمة الحرية الفردية على سبيل المثال في مجتمع ليس فيه من يسمع ؟ وما قيمة العيش وكيف الطريق الى ضمانه في ظل ظروف الفقر والحاجة والاعتقال العشوائي والتعذيب والتطهير العرقي ؟ .....الخ.

ولتحقيق هدف الدراسة استعملت الباحثة المنهج الوصفي من خلال عينة قصدية شملت ( ٤٠٠ ) مبحوث توزعوا في اربع محافظات عراقية هي بغداد ، ديالى ، بابل ، واسط توزعوا بصورة منتظمة بين المحافظات المذكورة وللصفات العمرية ( ٢٠ - ٦٠ ) على افتراض ان هؤلاء الاشخاص يخوضون غمار الحياة الاجتماعية ويواجهون تحدياتها مما يتطلب اتخاذ قرارات حاسمة تؤثر على من يعيشون معهم وبمعيتهم من الابناء والبنات وقد اظهرت النتائج الاجمالية للدراسة لمواقف المبحوثين في المحافظات الأربعة بصدد عدد من قضايا حقوق الانسان التي تقع ضمن دائرة الاختلافات الثقافية وجود الكثير

من التجاوزات والانتهاكات لحقوق الانسان في العراق الامر الذي يضرب عميقاً في بنية المجتمع وثقافته.

البحث الثالث في الندوة كان لـ أ. د. سلام عبد علي الذي استهدف من خلاله تسليط الضوء على العلاقة بين التشريعات القانونية ذات الصبغة الاجتماعية او ما يسمى بالتشريعات الاجتماعية والتي غالباً ما تستهدف حماية الجماعات الاجتماعية الضعيفة او العاجزة في المجتمع وبين حقوق الانسان بوصفه مطلب لاغنى عنه لأي كائن انساني ، لاسيما اولئك الذين يشعرون بوجود مخاطر حقيقية تهدد امنهم وتستدعي تدخل التشريع من اجل ضمان الوصول الى تحقيق هذا المطلب المشروع.

اكّد الباحث ان سياسة التشريعات الاجتماعية سياسة تعتمد المنطق الانساني في تعاملها مع معطيات الحياة الاجتماعية ، فهذه السياسة تستند قبل كل شئ الى مبدأ الحق الطبيعي او المشروع في ان ينال كل انسان استحقاقاته العادلة في هذه الحياة من منظور الحق الانساني ، ويمكن ان تكون هذه الصورة المدخل للامن الانساني لأن هذا الاخير يستلزم مستوى معين من الحماية القانونية لحقوق الافراد ، وهذه الحماية وان اختلفت مجالاتها وحدودها الا انها تمثل المضمون الفعلي لفلسفة التشريعات الاجتماعية.

اما د . بشرى سلمان حسين العبيدي فقد حاولت في بحثها استعراض مكانة وحقوق المرأة في العراق منذ القدم وحتى العصر الحديث ، مؤكدة ان المرأة في العراق في العصر الحديث كانت تتمتع بحماية افضل نسبياً مقارنة ببلدان المنطقة الاخرى خلال اغلب فترات القرن العشرين واستطردت قائلة ان

التدهور السريع لحقوق المرأة في العراق ظهر جلياً بعد حرب عام ١٩٩١ مع استغلال النظام السابق للقبيلة والعشيرة كأداة سياسية لحشد الولاء لسلطته الواهنة إضافة الى ان العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة على العراق بعد عام ١٩٩١ أدت الى تفاقم المشكلة فقد ازدادت الفجوة في نسبة الالتحاق بالمدارس بين الذكور والاناث نتيجة تعرض العائلات لضغوط مالية جعلتهم يختارون ابقاء الفتيات في البيوت مضيعة ان معاناة المرأة في المجتمع العراقي من ممارسات العنف المتنوعة ضدها قد ازدادت بشكل ملحوظ وتنامت هذه الممارسات بتدهور الاوضاع الامنية والانسانية بعد عام ٢٠٠٣ وأشارت الباحثة الى ان أشد أنواع الأسلحة او الوسائل عنفاً التي يعتمد عليها الرجل عند ارتكابه للعنف ضد المرأة هو ( القانون أو التشريع ) فهناك عدد لا يستهان به من القوانين والتشريعات التي شكلت عنفاً وتمييزاً ضد المرأة فضلاً عن غياب نصوص تشريعية تجرم افعالاً يمارسها الرجل ضد المرأة وتشكل عنفاً وانتهاكاً لحقوقها وادميتها وكرامتها .

آخر المتحدثين في الندوة كان أ. م. د. فارس كمال نظمي وقد طرح الباحث في ورقته النقاشية سؤالاً اشكالياً مركزياً ينص على ما يأتي :-

( هل ينبغي لفلسفة حقوق الانسان ان تتخذ طابعاً بشرياً شاملاً ومطلقاً اي ان تكون ذات معايير كلياتية ، فلا تضع في حسابها محددات الثقافة المحلية والزاماتها ؟ أم ينبغي لها ان تكيف نفسها بحسب تلك الخصوصيات الثقافية النسبوية كالاعراف والعادات والاديان – بما يجعلها مجتزأة تراعي انماط التطور الاجتماعي السائدة في كل بقعة على حدة من بقاع العالم ؟ ) .

وقد جرت معالجة هذا السؤال ضمن منظورين احدهما اخلاقي مثالي ، والآخر تطويري واقعي يؤمن بإمكانية التوفيق بين التوجهين الكلياني والنسبوي وهو ما تبنته ورقة الباحث.

ثم تناول الباحث الحالة العراقية على الصعيد الدولي والمجتمعي والسلطوي في الموقف منحقوق الانسان مع تقديم معالجات بشأن اختزال او تقصير المسافة بين النسبوية الثقافية وكليانية المعايير العالمية . وارفقت بالورقة ملحق تطبيقي يتضمن امثلة عن اخفاق بعض مواد القوانين العراقية في تحقيق المعايير العالمية لحقوق الانسان عبر اجراء مقارنات مع مواد دستورية واخرى مقتبسة من المواثيق والعهود الدولية.

وبعد انتهاء الباحثين من عرض اوراقهم البحثية فتح أ.د. مازن بشير باب الحوار والمداخلات والتساؤلات للسادة الحضور وقد اسهمت تلك التعقيبات في اغناء محاور الندوة واثرائها وقد خرجت الندوت مجموعة من التوصيات والمقترحات نجمل اهمها بالآتي :-

\*- اهمية تنشيط وتفعيل ودعم البحوث والدراسات الخاصة برصد حقوق الانسان وحرياته الاساسية – لاسيما الميدانية منها – في المجتمع العراقي.

\*- ضرورة توظيف القدرات الدبلوماسية وامكانيات المثقفين والفنانين والادباء والمفكرين والناشطين لتعميم ونشر ثقافة حقوق الانسان وترسيخها في المجتمع العراقي .

\*- ضرورة وضع ستراتيجية شاملة لنشر ثقافة حقوق الانسان من خلال وضع خطة شاملة تُنسق العمل بين المؤسسات المعنية بعمليات التربية في ضوء أهداف محددة وآليات مبتكرة وان تشمل عمليات التغيير الثقافي في هذا الجانب تضمين المناهج الدراسية بكافة مستوياتها لهذه الثقافة .

\*- الغاء كافة التشريعات التي تتضمن تمييزاً ضد المرأة وضمان ان تتفق التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الانسان.

\*- استحداث برامج توعية مجتمعية في كل ما يخص المجتمع بشكل عام والمرأة بشكل خاص في المجالات الاجتماعية والقانونية والاقتصادية ..... الخ والعمل على ازالة الامية بكل اشكالها .

\*- العمل على نشر وتعزيز ثقافة الجندر في كافة المستويات وفي كل مؤسسات الدولة لضمان ان لا تؤدي السياسات الاجتماعية والاقتصادية بما في ذلك التخطيط الانمائي الى ادامة حالة العنف ضد المرأة وزيادة حدته مع التركيز على الافادة من خبرات النساء وتجاربهن مع العنف .

\*- ضرورة مواكبة التطورات الخاصة بحقوق الانسان في المجتمعات المتقدمة لا سيما الاجيال الجديدة من الحقوق المدنية والشخصية والعمل على الارتقاء بواقع التشريعات الاجتماعية التي من شأنها حماية الفئات والشرائح الهشة والضعيفة في المجتمع.